

الرقم :	الموضوع : المرأة العربية و المشاركة السياسية		مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث
البلد : مصر	موقع الواب : www.wonews.net	المصدر : وكالة أخبار المرأة	
التاريخ : 2013-08-26		العدد و [ص] :	

حقوق المرأة: الدستور لا يوجد به ضمانات لحق المرأة في المشاركة السياسية

كتبت منال العيسوي

أعلن المركز المصري لحقوق المرأة، اليوم الاثنين، عبر بيان صحفى صادر عنه أنه بعد تصحيح مسار الثورة في 30 يونيو، جاءت لجنة العشرة المنوط بها تعديل الدستور المعطل بمواد ليس بها ضمانات لحق المرأة في المشاركة السياسية.

وأكد البيان أن المرأة المصرية كافحت على مدار 6 عقود من أجل الحصول على حقها في المشاركة السياسية، والتي بدأت منذ ثورة 23 يوليو 1952 حتى حصلت على حقها في المشاركة كناخبة ومرشحة في عام 1956، وأثمر ذلك عن وجود أول تواجد نسائي داخل برلمان 1957 بمقعدين.

وجدير بالذكر، أن نسبة تمثيل المرأة في البرلمان منذ حصولها على حقها السياسى، وحتى الآن لم تتخط نسبة 2% باستثناء الدورات التي طبقت نظامى الكوطة النسائية والقائمة النسبية فى (1979 و 1984 و 2010).

وأشار البيان إلى أنه بالرغم من كل ذلك إلا أن المرأة المصرية ما زالت تعاني من التمييز الثقافى والاجتماعى والسياسى، على الرغم من أن النساء المصريات لها كتلة تصويتية تحسم أى انتخابات، إلا أن الحديث عن حقوق المرأة عامة والحقوق السياسية خاصة يزعج الكثيرين، بل أنه لا يتم الالتفات إلى المرأة ومتطلباتها إلا قبل أى انتخابات لضمان استقطابها.

وأضاف البيان أن مصر سجلت تراجعا كبيرا على مستوى الحقوق السياسية للمرأة حيث احتلت المرتبة 125 من 133 على مستوى العالم، وفق تقرير الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادى العالمى 2012. كما وصلت مصر إلى المرتبة 128 من 131 دولة من حيث التمثيل النسائى فى البرلمان، وذلك بعد مشاركة غير مسبوقه للمرأة فى ثورة 25 يناير، إلا أنها لم تجن ثمار مشاركتها فى هذه الثورة، بل كانت نسبة تمثيل المرأة فى برلمان ما بعد الثورة

